لانه ملك اليمين بيد الوطي حرا لان اختلفت او تزوجت لها
وطلقت قبل المسا مختارة امتعها او عبيد وحيرة وملكه
ص وما مستثنى من قوله كل مطلقة وهو استثناء متصل
لان المختارة لمتعتها الخ يصدق انها مطلقة لان قوله
مطلقة يشمل ما ذكر اي سواء كان الطلاق منه او منها
او من سيده او سيدها والحبي ان من خالعت زوجها
بموجب منها او من غيرها فانها لا متعة لها اذ لا
وجه لها وكذلك قال اختلفت للاشارة الى انها هي
المختلعة وانها مختارة ولم يقل خلعت وكذلك لا متعة
لمن زوجت نفسها وقد فرض لها الزوج حرا قبل طلاقه
قبل المسا فاسلمت هي واختارها فاسلم اما لو طلقت
قبل المسا وقبل الفرض فانها تمتع ومفهوم قبل المسا
ان المطلقة بعده لها المتعة وهو كذلك كما يأتي حيث
مسمى الصداق كذلك لا متعة لمن عتقت واختارت
فراق زوجها العبد او اختارت فراقه لاجل عيب به
لان العراق انما لحقها من قبله وهاتان الصورتان
مفهوم قوله فما مر لازم او الحر لو فارقها لاجل عيب
بها لانها عارة واما المختارة للتزوج امة عليها
او ثانية او عدمها او بحرة فالحق اكثر فان لها المتعة
لان الطلاق بسببه كما قاله ابن يونس وليس كالمتعة
تحت العبد تختار نفسها لان هذا امر لازم دخل المزوج
فيه وكذلك لا متعة للصغيرة والمملكة لان تمام الطلاق
منها وان كان بيدها من الزوج وقيل لكل منهما
المتعة اللخمي وهو الصحيح ولما انتهى الكلام على
الرجعة اعقبه بالكلام على الايلا لشبه الطلاق

الرجعي

الرجعي عنه فقال باب الايلا كذا قبل وفيه
بحث اذ شبيه الطلاق الرجعي عنه يقتضي تقدمه
على الرجعة وقد يقال في توجيه ما ذكره المواق ان
كلا من الايلاء والظهار في الجاهلية كانا طلاقا بائنا
واختلف هل كانا كذلك اول الاسلام ام لا وهو الصحيح
فلذا جمعهما معا واتى بهما عقب الطلاق ومن المعلوم
ان الرجعة من توابع الطلاق والايلاء لغة الامتناع
ثم استعمل فيما اذا كان الامتناع منه بيمين شرعا
عرفه ابن عرفة بقوله حلف زوج على ترك وطء
زوجته يوجب مناره فاتي طلاقه ورسمه المواق
بقريب من رسم ابن الحاجب فقال ص يمين مسلم
مكلف ش يعني ان الايلاء لحلف المسلم المكلف ولو عبدا
باسم الله تعالى او صفة من صفاته النفسية او
الحقيقية او ما فيه التزام عتق او طلاق او صوم او
صدقة او غير ذلك وحصه الحر باليمين بالله تبعا
لابن الحاجب حيث قال ما فيه التزام غير الطلاق
فلا ينعقد من صبي ولا مجنون كطلاق السفيه
والسكران بحرام والاخرس اذا فهم منه باشارة
ونحوها والاعجمي بلسانه ولا ينعقد من كافر خلافا
للشافعي لعموم الاية وجوابه ان قوله فان فاؤا ان
الله غفور رحيم يمنعه لعدم حصولها للكافر بالبينة
ص بعد وقاعه من بعد ولج حشفة المثناة الفوقية
اي بفعل اي يمكن ان الفعل يتصور وقاعه ايما
جامعه بحترز بقوله من الجبوب والخصي والشيخ الفاني
والصبي والشاب اذا قطع ذكره فلا ينعقد منهم